منهج المحدثين في التحقق من ثبوت النص

د. محمد بن عبدالرحمن العمير
أستاذ الحديث المشارك بجامعة الملك فيصل

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله و أصحابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد،

بلّغ رسول الله صلى الله عليه وسلم رسالة ربه كاملة، و أشهد على ذلك ربه في حجة الوداع بقوله: "اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد"، ونادى في أصحابه بقوله: "بلغوا عني" فكانت أقواله وأفعاله وتقريراته محل عناية الصحابة رضي الله عنهم، فلم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وجميع سنته محفوظة عند مجموعهم، وكان التحدي في الحفاظ على الميراث الموزع بينهم، كيف يبلغونه، وكيف يحفظونه من أن يدخل فيه ما ليس منه ، فبدأ الصحابة رضي الله عنهم مسيرة تبليغ السنة وتوثيقها على أسس علموها وتربوا عليها من كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم كعدم قبول قول الفاسق إلا بعد التبين، وعدم النقل عن رسول الله دون تبين، وعدم كتم شيء من العلم، وانتهت المسيرة إلى وضع علم أصيل عرف بعلم الحديث يميز به بين الصحيح و السقيم من الأخبار، و كان هذا العلم بتفصيلاته سلاح المسلمين في مقابلة كل التحديات التي قابلتهم لحفظ السنة النبوية.

واليوم تقابل المسلمين تحديات كثيرة منها الاحتكاك بالحضارة الغربية وثقافتها، والاطلاع على دراسات المستشرقين عن السنة، وما حملت في طياتها من شبهات عن قصد أو لقصور في فهم منهجية علمائنا في حفظ السنة، وللأسف أن هذه الدراسات باتت تدرس في بعض الجامعات، ويدافع عنها بعض من تأثر بها من أبناء المسلمين، و اعتمدت عليها بعض الموسوعات الإسلامية في مادة (حديث).

ويجيء هذا البحث ليدلي بدلوه ضمن جهود العلماء في مقابلة هذا التحدي، والكشف عن منهج علماء الحديث في التحقق من ثبوت النص، وليقيم الدليل على أن هذا المنهج منهج علمي رصين من ناحية، وعملي من ناحية أخرى، قد طبق فأثبت فاعليته، ويمكن أن يطبق في كل زمن.

مشكلة البحث:

الكشف عن معالم منهج المحدثين في التحقق من ثبوت النص، و مدى دقة هذا المنهج.

منهج البحث:

سار البحث وفق المنهج الاستقرائي، و التحليلي بعرض معالم المنهج من خلال كتب علم الحديث، وتحليل تلك المعالم و كشف مدى دقتها، و إمكان الاستفادة منها في كل عصر.

التمهيد:

قد اتفق المسلمون على أن السنة النبوية حجة ودليل من أدلة الشريعة، و أنه لا تتم طاعة الله إلا بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم؛ يقول تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول} (النساء ٥٩)، وأنها مبينة للقرآن و شارحة له؛ لقوله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} (النحل ٤٤)، ومن أجل ذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه فقال: (بلغوا عني، ولو آية)[١]، وحث على الضبط عنه فقال: (نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ) [٢]. وحذر النبي صلى الله عليه وسلم من القول عليه بغير علم أو تثبت فقال: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ)[٣]، و قال: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)[٤].

ولهذا توجهت همم الصحابة رضي الله عنهم إلى الأخذ عنه، و تتبع أقواله وأفعاله، وتقريراته، وكانوا عربا أقحاحا يفهمون معاني خطابه على مقتضى لغتهم، وإذا خفي عليهم معنى، أو اختلفوا في فهم واستنباط رجعوا إليه، وبعدما مات النبي صلى الله عليه وسلم توجهت الهمم إلى هذا الميراث، وعنوا به عناية فائقة. ومن أهم الجوانب التي توجهت إليها عنايتهم جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لا يضيع منه شيء، و التحقق من صحة النسبة إليه حتى لا يدخل فيه ما ليس منه؛ لكن لما كان الأعم الأغلب من حديث النبي صلى الله عليه وسلم منقولا عن طريق الآحاد فإنه يعتري النقل عنه ما يعتري الآحاد من الناس من آفات الخطأ و النسيان، بل يعتريه أيضا التعدي بالكذب والوضع، لذا وقع في الروايات الصواب و الخطأ، و نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يثبت عنه. وقد بذل سلفنا من لدن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم و من بعدهم جهودا مضنية للتحقق من صحة النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتمخضت العناية بهذا الجانب عن حركة حديثية امتدت في العالم الإسلامي، نتج عنها الاصطلاح على ضوابط وآداب لرواية الحديث، وعلى صياغة قواعد يميز بها بين ما تقوم به الحجة من النقول وما لا يحتج به، وأسسوا منهجا علميا في التحقق من صحة المرويات، وصنفوا في هذا الجانب مصنفات كثيرة متنوعة في الحديث النبوي رواية و دراية.

---

[١] البخاري من حديث عبدالله بن عمرو في كتاب أحاديث الأنبياء ، با ب ما ذكر عن بني إسرائيل رقم (٣٤٦١) .

[٢] أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦) وقال : حسن ، وابن ماجه (٢٣٠)

[٣] حديث ثابت بهذا اللفظ عن عدد من الصحابة منها ما رواه البخاري من حديث الزبير رقم (١٠٧)، و من حديث إبي هريرة رقم (١١٠) .و هو جزء من حديث عبدالله بن عمرو رقم (٣٤٦١)

[٤] رواه مسلم في مقدمته من حديث المغيرة بن شعبة/ ٩

ولما كانت الحجة خاصة بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، كان من اللازم عقلا، والواجب شرعا على الراغب في معرفة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمتوجه للعمل بسنته أن يتحقق من ثبوت صحة النقل عنه صلى الله عليه وسلم، وأن يتوجه بالدراسة إلى متن الحديث وإلى طريق وصوله إلينا، ذلك أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نقله عنه الصحابي، ثم بلغه الصحابي إلى غيره، ثم تسلسل النقل من راو إلى آخر، فأصبح الحديث مكونا من جزأين: الطريق الموصلة إلى المتن، وهي سلسلة الرواة، التي اصطلح على تسميتها بسند الحديث، والجزء الآخر ما ينتهي إليه السند من الكلام، وهو ما يسمى بالمتن.

وللتحقق من ثبوت الحديث لا بد من دراسة كل من هذين الجزأين، والتأكد من سلامتهما من كل عيب ينحرف بالرواية عن وجهها الصحيح، ويقدح في ثبوتها، أو ثبوت بعض تفصيلاتها.

اهتمام المحدثين بالمتن و السند:

لقد حظي كل من المتن و السند باهتمام العلماء، ورسموا قواعد للتثبت خاصة بكل منهما. ومع أن المتن هو ما يصدق عليه حقيقة أنه حديث، وبه يقوم الاستدلال، و تثبت به الحجة إلا أن عمليات التحقق في الأعم الأغلب كانت تجري في ميدان السند -ولهذا الواقع مسوغات ليس هذا مقام بسطها-، فأخذ البحث في أسانيد الأحاديث شهرة أكثر من البحث في المتن، واستحوذ على مساحات كبيرة في الدراسات الحديثية حتى ظن البعض أن العلماء لم يعنوا بدراسة المتن، واتهمهم البعض أنهم اجتهدوا في العناية بالسند، و أهملوا البحث عن حقيقة النص الصحيح[٥]، لكن الحقيقة غير ذلك، فإن جهودهم قد انصبت على المتن و السند معا، بل إن كل دراسة في السند لم تكن مقصودة لذاتها، بل هي وسيلة لخدمة المتن، و درجة من درجات البحث للتعرف على ثبوت المتن، وضبط ألفاظه.

---

[٥] انظر ما كتبه أبو رية في أضواء على السنة المحمدية / ٧

ولم ينفرد أبو رية بهذا بل قاله غير واحد ، يقول الأستاذ أحمد أمين : "وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم – والحق يقال – عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن ، فقل أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يتفق والظروف التي قيلت فيه ، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه ، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسلفي الذي يخالف المألوف من تعبير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا". فجر الإسلام /٢١٧-٢١٨.ويقول أيضا :" وفي الحق أن المحدثين عنوا عناية بالغة بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحا وتعديلا ... ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي ، فلم يعرضوا لمتن الحديث وهل ينطبق على الواقع ..". ضحى الإسلام٢/١٣٠ .ويقول الدكتور أحمد البهي :" إن رجال الحديث كان كل همهم منصرفا إلى تصحيح السند والرواية ، دون الاهتمام بتمحيص متن الحديث نفسه الذي هو النص" مجلة العربي،عدد:٨٩،سنة١٩٦٦،ص:١٣. و أقوالهم هذه سبقهم إليها المستشرقون مثل ((غاستون ويت)) الذي يقول :" قد درس رجال الحديث السنة بإتقان ، إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى السند ومعرفة الرجال والتقائهم وسماع بعضهم من بعض..لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة ، ثم جمعه الحفاظ ودونوه ، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن ، ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن الرسول – أقول صلى الله عليه وآله وسلم – من غير أن يضيف إليه الرواة شيئا عن حسن نية في أثناء روايتهم للحديث . انظر هذه الأقوال و النقول في كتاب السنة قبل التدوين/ ٢٥٤: ٢٥٩ .

عناية الصحابة رضي الله عنهم بثبوت متن الحديث :

كون السند وسيلة للتعرف على ثبوت المتن حقيقة يعرفها كل دارس للحديث، وإن أراد البعض التنكر لها، ومن أكبر أدلتها أن التحقق من صحة المتن كان سابقا من حيث الزمن، فقد بدأ في وقت مبكر جدا، قبل أن يكون ثمة إسناد، بدأ في حياة النبي صلى عليه وسلم، حين كان الصحابة يحدث بعضهم بعضا بما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فربما رغب أحدهم في مزيد من الاستيثاق و طمأنينة القلب فيتوجه بعرض مسموعاته على النبي صلى الله عليه وسلم كما في قصة عمر رضي الله عنه حيث كان يتناوب مع جار له في عوالي المدينة النزول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل هذا يوما وينزل عمر يوما، و يأتي كل واحد منهما صاحبه بما سمع من رسول الله صلى عليه وسلم، فجاء الجار يوما فأخبر عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق أزواجه، فذهب عمر رضي الله عنه ليستوثق، فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأله: أطلقت أزواجك؟ فقال:"لا "[٦]. هذا الحديث يدل على البداية المبكرة للاستيثاق من صحة ما ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، و لكن كان ذلك على نطاق ضيق بسبب صدق الصحابة، وثقة بعضهم في بعض؛ يقول البراء بن عازب رضي الله عنه: (ليس كلنا سمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب)[٧]. وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم احتاج الصحابة إلى تأكيد عنايتهم بالاستيثاق من نقل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسلكوا عددا من الوسائل كطلب الشاهد أحيانا، كما في حديث قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (جَاءَتْ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ فَسَأَلَ النَّاسَ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهَا السُّدُسَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ).[٨]

ومن الأساليب التي اتبعها الصحابة في التحقق من المتن عرضه على القرآن، كما في قصة فاطمة بنت قيس رضي الله عنها حين أخبرت عمر رضي الله عنه أن زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لها سكنى ولا نفقة، فقال عمر: "لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: {لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة}[الطلاق:١] "[٩] . ومثل ذلك ما رواه عروة بن الزبير رضي الله عنه قال: "ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

---

[٦] البخاري ، رقم (٨٩)

[٧] رواه الحاكم في المستدرك ١٢٧/١ ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

[٨] أبو داود (٢٨٩٤) والترمذي (٢١٠٠) و ابن ماجه (٢٧٢٤) .

[٩] أخرجه مسلم فى صحيحه (١٤٨٠)

وَسَلَّمَ إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ فَقَالَتْ وَهَلَ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ"[١٠].

سير المحدثين على إثر الصحابة :

في الأمثلة السابقة كان الاستيثاق منصبا على المتن من حيث مضمونه دون السند، وعلى هذا النهج سار المحدثون فنظروا في المتون نظرات ناقدة مستبصرة ميزوا من خلالها بين الغث و السمين، مستندين إلى قرائن هي -في الحقيقة- مقاييس لها أدلتها الشرعية و العقلية، يقول الربيع بن خثيم (٦١هـ) رحمه الله: (إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار، نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها)[١١] وطبقوها على كل حديث سواء أكان سنده صحيحاً أم ضعيفاً. ومن أهم القواعد في هذا الباب ما ذكره الإمام الشافعي رحمه الله في الرسالة حيث قال: "لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكبر بدلالات الصدق منه"[١٢] فقد أوضح رحمه الله أن الاستدلال على صدق الخبر عن طريق المخبر هو الأكثر ، ولم ينف إمكان التعرف على صدق الخبر من كذبه بالنظر في متن الحديث، بل بين أنه ممكن، وذكر رحمه الله لمعرفة ذلك معيارين، أولهما: التحديث بما لا يجوز مثله، و المعيار الثاني: التحديث بما يخالف ما هو أثبت، و أقوى دليلا.

و قد سرد الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه: "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" مجموعة من القواعد الكلية التي يمكن التمييز بها بين المقبول و المردود بالنظر في المتن[١٣].

ومما ينبغي التأكيد عليه أن التوثق من ثبوت الحديث من خلال النظر في المتن، وإعمال القواعد التي ذكرها العلماء ليست ميدانا مفتوحا لكل شخص دون تأهل، بل هي للعلماء الكبار الذين درسوا الحديث، و تعمقت درايتهم به، وجمع الله لهم بين الفقه و الحديث، وقد سئل الإمام ابن القيم هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فأجاب قائلا: "هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل

---

[١٠] البخاري (٣٩٧٨) ، و مسلم (٩٣٢) . و انظر مزيدا من الأمثلة في كتاب لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث/ ٦٥ : ٧٣ .

[١١] معرفة علوم الحديث /٦٢ .

[١٢] الرسالة/ ٣٩٩ .

[١٣] من أهم القواعد التي ذكرها الإمام ابن القيم : تكذيب الحس للحديث ، و مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، و مخالفة الحديث صريح القرآن ، وجود قرائن تدل على استحالة صدور الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر المنار المنيف/ ٥١، ٥٦ ، ٨٠ ، ١٠٢ .

متبع مع متبوعه؛ فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم"[١٤].

إذا تقرر هذا فإن النظر في الإسناد هو الميدان الواسع للتحقق من ثبوت الحديث. و قد ظهرت وسائل المحدثين و مصطلحاتهم في التوثيق بشكل متدرج، يواكب المستجدات التي واجهتها مسيرة رواية الحديث، ففي البداية كان الواحد من الصحابة يحكي ما لديه من الحديث سواء أخذه عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة أو بواسطة دون أن يلتزم ببيان الواسطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسبب ذلك عدم قيام الحاجة الملحة إلى البيان، حيث كان الناس على الفطرة النقية، والصدق و التحري وتعظيم النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول عبد الله بن الزبير: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان؟ قال: أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: "من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار"[١٥]، لكن لما جاء عصر التابعين و كثر النقلة، واختلفت مراتبهم في العدالة والضبط تأكدت الحاجة إلى الإفصاح عن أسماء الرواة، وقامت المطالبة بتسميتهم، يقول ابن عباس رضي الله عنه : "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا. وأصغينا إليه بآذاننا. فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[١٦]، ويقول محمد بن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"([١٧])، وقال عبدالله بن المبارك: "بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد"[١٨].

ومع توسع رواية الحديث واتساع الأسانيد، وظهور الرحلة في طلب الحديث قامت الحاجة إلى الكلام على الرجال وبيان أحوالهم المؤثرة في قبول الرواية، وظهر في مقابل كل حالة من أحوال الرواة ما تحتاجه من احتياطات وتفصيلات في الكلام على الراوي، ومروياته، وأصبح الإسناد وعلومه منظومة متكاملة من القواعد والضوابط التي يميز بها بين المقبول والمردود من الروايات، ونظر إليه العلماء على أنه صمام الأمان لحفظ الدين يقول أبو عمرو الأوزاعي: "ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد"[١٩]، ويقول الإمام الحاكم: "فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لَدَرَسَ منارُ الإسلام، وتمكن أهل الإلحاد والبدع منه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تَعَرَّتْ عن وجود

[١٤] المنار المنيف ١/ ٤٤

[١٥] تقدم تخريجه في الحاشية رقم (٣)

[١٦] مقدمة صحيح الإمام مسلم ، في النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها /١٣

[١٧] نفسه / ١٥

[١٨] نفسه / ١٥

[١٩] التمهيد ٥٧/١

الإسناد فيها كانت بُتْرَاً"[٢٠] بل نظر إليه العلماء على أنه جزء من الدين، يقول عبدالله بن المبارك: "الإسناد من الدين. ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[٢١].

لقد نال الإسناد وعلومه وقواعد دراسته هذه المكانة لأنه يوفر رؤية واضحة لحركة المتن أثناء تنقله من لدن طرفه الأول الذي ينقل القول أو الحادثة إلى أن يصل طرفه الأخير، وهو المحدث الذي يحدث بها في درسه، أو المصنف الذي يدونها في كتابه، مرورا بحلقات الإسناد التي قد تطول أو تقصر بين الطرفين، وخلال هذه المسيرة رصد المحدثون كل حركة أو صفة تؤثر في الحكم على الرواية ، ووضعوا الموازين التي تحدد مقدار ذلك الأثر سلبا أو إيجابا .

دور الإسناد في كشف حقيقة الرواية:

لقد كان الإسناد هو الميدان الذي تجري فيه الملاحظة المباشرة للرواية التي يبنى عليها الحكم، بعيدا عن الافتراضات والظنون والأوهام، فأتاحت سلسلة الإسناد للناقد أن يتدخل بآلته في النقد، وأن يفحص حالة الراوي في روايته، ويقف بنفسه على مدى قدرة الراوي على نقل تلك الرواية على وجهها، فيصل بذلك إلى مجموعة من الحقائق و القرائن التي تدل على أن الراوي لم يخطئ ولم يهم ولم يكذب في حديثه الذي رواه عمن فوقه، فيحكم بقبول روايته، أو أن الراوي وقع في الخطأ أو الوهم أو الكذب فيحكم برد روايته.

ضوابط قبول الرواية و وجه دلالتها على صحة المتن:

لقد قامت المنهجية التي انتهجها جمهور المحدثين في طلب الإسناد ودراسته على عدم التسليم بالرواية إلا إذا قام الدليل الذي يغلب معه ثبوت نسبتها إلى قائلها . وقد بلغت هذه المنهجية الغاية في الدّقة العلمية في توثيق الروايات، وتمييز بعضها عن بعض بالفوارق اليسيرة، واستطاع العلماء النقاد تمييز كل متن، وكل لفظة لم يقم الدليل على ثبوتها .

ويتأسس الفهم الصحيح والتصور الواضح لمنهجية المحدثين في التحقق من ثبوت المتن من خلال دراسة الإسناد بالوقوف على الشروط الواجب توفرها في الرواية المقبولة. ومجموع هذه الشروط عند جمهور المحدثين خمسة، هي: العدالة، والضبط، واتصال السند وانتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة القادحة.

---

[٢٠] معرفة علوم الحديث /٦

[٢١] مقدمة صحيح الإمام مسلم / ١٥

إن منظومة الإسناد و علومه خصيصة من خصائص أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، و صورة من صور حفظ الله لكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، يقول الإمام ابن حزم: "نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال ، ويخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه ، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غَضًّا جديدا على قديم الدهور، يدخل في طلبه إلى الآفاق البعيدة مَنْ لا يُحصِي عددَهم إلا خالقُهم ، ويواظب على تقييده من كان الناقل قريبا منه . قد تولى الله حفظه عليهم والحمد لله رب العالمين فلا تفوتهم زلة في كلمة فما فوقها في شيء من النقل إن وقعت لأحدهم ولا يمكن فاسقا أن يقحم كلمة موضوعة ولله تعالى الشكر" الفصل ٢/ ٨٢ .

ووجه دلالة هذه الشروط على قبول الحديث: أن العدالة ملكة تحمل صاحبها على فعل الطاعات واجتناب الموبقات والتنزه عن ما يخل بالمروءات؛ والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة[٢٢].

فاتصاف الراوي بالعدالة يورث الاطمئنان إلى كفاءته الدينية والخلقية التي تمنعه من الكذب أو القول بغير علم.

و أما الضبط فهو أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه[٢٣] .

واتصاف الراوي بالضبط يتحقق به غلبة الظن بسلامة محفوظاته، و كفاءته في نقل الحديث، وأنه مؤهل لأن يروي الحديث كما سمعه .

واتصال السند يعني أن الطريق الموصلة للمتن، والرواة الذين نقلوا الخبر قد ذكروا جميعا، ولم يسقط منهم أحد، ويكون ذلك بأن ينقل الحديث من الراوي إلى من دونه، ويصرح كل واحد من رجال السند باسم شيخه الذي أخذ عنه ذلك الحديث أو بكنيته، أو بغير ذلك من الألقاب والأوصاف التي يعرف بها، و يتميز بها عن غيره، بعبارة تدل على الطريقة التي تلقى الحديث بها ذلك الخبر، فيعرف بهذا الاتصال جميع الرواة، ويكون مدخلا لدراسة حالهم وروايتهم، للتأكد من تأهلهم لنقل الحديث، وتأهل روايتهم للقبول، ويحصل به الاطمئنان على تحقق عنصري العدالة والضبط في جميع رجال السند[٢٤].

وأما انتفاء الشذوذ فهو عدم مخالفة الحديث لما هو أولى منه، و عدم تفرد الراوي بما لا يحتمل تفرده فيه[٢٥] .

ويحصل بنفي الشذوذ الناتج عن التفرد أو المخالفة الاطمئنان بأن هذا الحديث الذي نبحثه بعينه غير مختلق؛ بل له أصل قد ضبطه رواته في كل طبقة من طبقات الإسناد، ولم يدخله وَهَم.

و انتفاء العلة يعني أن لا يوقف في سند الحديث ولا متنه على قادح خفي. ويحصل بنفي العلة الاطمئنان بأن هذا الحديث الذي نبحثه بعينه بعد التأكد من سلامته من القوادح الظاهرة قد سلم أيضا من القوادح الخفيَّة[٢٦].

إن هذه الشروط الخمسة تغطي كل الجوانب التي قد يدخل النقص والزلل منها على الخبر، ثم إن التحقق من توفر هذه الشروط يقوم على منهجية علمية واقعية بعيدة عن مجرد الحدس، أو

---

[٢٢] انظر فتح المغيث ١ / ٢٤ .

[٢٣] نفسه ١/ ٢٤ .

[٢٤] حرر المحدثون طرق نقل الرواية وبينوا الطرق المعتبرة منها وغير المعتبرة في التحمل والأداء لأجل نقل الإسناد ، و حتى يتهيأ للناظر في الإسناد و الناقد له أكبر قدر من الملاحظة المباشرة، ولهم تدقيقات في هذا الباب تدل على كمال الإتقان.

[٢٥] انظر في تحرير المراد بالشاذ عند المحدثين . النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢ / ٦٥٢ .

[٢٦] نور الدين عتر. منهج النقد /٢٤٣

الخرص، أو الفروض غير المنطقية، فالنظر الثاقب، والعقل المنصف يسلم بأن هذه الشروط تستوعب كل ما له تأثير في الحكم على الرواية بالقبول أو الرد، ذلك أن كل شرط من هذه الشروط الخمسة يمثل معيارا لقياس جانب من مكونات الرواية، فشرطا العدالة و الضبط يختصان بدراسة حال الراوي في ديانته و حفظه، و شرط اتصال السند يختص بدراسة الكيفية التي تنقل بها المتن من راو إلى آخر، وشرطا انتفاء الشذوذ والعلة يختصان بمضمون الرواية التي نقلها الراوي بشقي مكوناتها -السند و المتن-، وأنها جاءت موافقة لواقع الأمر دون تغيير.

دقة معايير المحدثين في الدلالة على وزن الرواية:

إذا كانت الشروط الخمسة كما أسلفنا تغطي كل الجوانب التي قد يدخل النقص والزلل منها على الرواية فإن نقاد الحديث قد فصلوا القول في معنى كل شرط، وبينوا مكوناته، حتى أصبح معيارا دقيقا، له أجزاؤه التي يمكن وصفها بأنها مؤشرات، يقاس بها مدى تحقق الشرط، ويستطيع الباحث المتخصص متابعة دقائق التفصيلات، ويستدل بها على الوزن[٢٧]، والدرجة التي تستحقها الرواية في ذلك المعيار.

العدالة و الضبط:

ففيما يتصل بشخص الراوي تمثل العدالة و الضبط الأساس الذي يبنى عليه قبول رواية الراوي، فلا بد أن يكون عدلاً في نفسه، ضابطاً لما يرويه، وهما معياران قد استخدم النقاد للتأكد من توفرهما، وقياس ما تحقق للراوي منهما مجموعة من المؤشرات، نفصلها فيما يلي:

أولا: عدالة الراوي، وقد وصفها العلماء بكل دقة وبينوا مكوناتها التي تتشكل منها مؤشرات يقاس بها مدى تحقق العدالة أو عدمه، وهذه المؤشرات هي:

- الإسلام، ذلك أن الحديث النبوي دين، لا يؤتمن عليه غير المؤمن بالله وبالنبي صلى الله عليه وسلم المعلن لإسلامه.

- البلوغ والعقل هما مناط التكليف الشرعي، فلا يقبل أداء غير المكلف؛ لكن لما كان الصبي المميز قد يضبط بعض ما سمعه أو شاهده فإن دقة المنهج عند المحدثين قضت بالتفريق بين تحمله و أدائه، فردوا ما أداه في حال الصبا لأنه غير مكلف، وقبلوا ما أداه بعد البلوغ إذا توفرت بقية شروط القبول[٢٨].

- والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة، بأن يعرف عنه الاستقامة، ولا يوقف منه على مفسق في دينه، والحكم لراو بتحقيق هذا المؤشر يتطلب انتفاء الجهالة بالراوي، وثبوت تزكيته، فكل من لا

[٢٧] قد سمى الإمام الذهبي رحمه الله أحد كتبه في الجرح و التعديل " ميزان الاعتدال " ، و كتب عليه ابن حجر رحمه الله كتابه لسان الميزان ، هذا يؤكد أنهم يحتكمون إلى موازين تعينهم على الحكم الدقيق ، كما يتعامل أهل الذهب و الفضة بالموازين ، ولا يكيلون كيلا .

[٢٨] انظر: الكفاية / ٧٦ ، وعلوم الحديث / ١٢٩ .

يُعرَفَ فيه تعديل ولا تجريح معين فهو مجهول[٢٩]، ويدخل فيه من لم يذكر اسمه كقول الراوي حدثني رجل، فهذا لا يقبل حديثه. لأن من أُبْهِمَ اسمُه لا تعرف عينه. فكيف تعرف عدالته وضبطه[٣٠]. والجمهور على رد رواية المبهم حتى لو قال الراوي حدثني الثقة لأنه لا يلزم من توثيق الراوي لشيخه أن يكون كذلك عند غيره[٣١].

ثم إن بيان اسم الراوي و الإفصاح عنه لا يكفي لرفع الحكم بالجهالة؛ بل لا بد أن يروي عنه اثنان حتى ترتفع جهالة عينه، فمن لم يرو عنه إلا راو واحد فهو مجهول العين عند جمهور المحدثين[٣٢].

وثمة أمر ثالث لإزالة الحكم بالجهالة عمن روى عنه اثنان فأكثر ألا وهو تزكيته بأن ينص إمام معتبر غير متساهل على تعديله[٣٣]، أو أن يكون ممن استفاضت عدالته مثل: الإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني ومن جرى مجراهم في الاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم[٣٤]. فرواية الاثنين فأكثر عن شخص تفيد عند جمهور المحدثين التعريف دون التعديل، ولذلك يبقى في درجة مجهول الحال حتى يُوَّثق، قال الخطيب: "وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك... إلّا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه"[٣٥].

ويتوصل إلى التعرف على عدالة الراوي من خلال المشاهدة والملاحظة، وينص عليها الأئمة الذين عاصروه بما عرفوا عنه من الديانة والخلق، قال الخطيب: "أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل، كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل، ولما ثبت ذلك وجب متى لم تعرف عدالة المخبر والشاهد أن يسأل عنهما ويستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما إذ لا سبيل إلى العلم بما هما عليه إلا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفا في تزكيتهما فدل على أنه لا بد منه" [٣٦]، وقد بذلوا في سبيل ذلك وسعهم، حتى إنهم ربما طلبوا من الراوي أصل كتابه ليفحصوا الورق و الحبر، ومن أمثلة ذلك ما ذكره زكريا بن يحيى الحلواني قال: "رأيت أبا داود السجستاني قد جعل حديث يعقوب بن كاسب وقايات على ظهور كتبه فسألته عنه فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعنا، ثم أخرجها بعد فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها، وزاد فيها"[٣٧].

---

[٢٩] نزهة النظر ص٤٤.

[٣٠] نفسه /٤٩

[٣١] انظر: علوم الحديث / ١١٠.

[٣٢] يرجح المحققون من المحدثين الاكتفاء بتزكية عالم واحد معتبر ، بل اكتفوا بتعديل من لم يرو عنه إلا راو واحد ، وزكاه أحد أئمة الجرح والتعديل سواء كان هذا المزكي هو الراوي ، أو شخصا غيره. انظر: نزهة النظر/ ٥٠، وفتح المغيث ٣١٧/١.

[٣٣] يشترط أن تخلو التزكية من معارضة ، أما إذا عورضت بقول إمام آخر فعندئذٍ يطلب الترجيح حسب ضوابطه .انظر علوم الحديث / ١٠٩

[٣٤] انظر: الكفاية في علم الرواية /٨٦، ٨٧ .

[٣٥] نفسه / ٨٨ ، ٨٩ .

[٣٦] الكفاية / ٣٤

[٣٧] ميزان الاعتدال / ٢ / ٣٦٠ .

و أثبتت أخبارهم وما قيدوه من قواعد للتأكد من سلامة الحكم على الراوي و بعده عن كل ما قد يؤثر في عدالته من المخالفة للراوي في المذهب أو المنافسة بين الأقران ونحو ذلك، مما يورث الاطمئنان إلى صدق الحكم بالعدالة أو نفيها.

هذا هو الطريق إلى معرفة العدالة في الأعم الأغلب، وهناك طرق أخرى سلكوها للتعرف على صدق الراوي غير تزكية المعاصرين من أهمها كاستعمال التاريخ لكشف كذب دعوى السماع، يقول الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا التاريخ"[٣٨]، ويقول حفص بن غياث: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين" يعني احسبوا سنة وسن من كتب عنه. والمعتبر في التزكية هو سلامة ظاهر الراوي وسلوكه من كل قول أو فعل يدعو للحكم عليه بالفسق، ويكتفى في الحكم بهذا الظاهر، وتوكل سريرته إلى ربه. ولما كان الراوي غير معصوم فإن واقعية المنهج لم تعتبر الصغائر من المفسقات حتى يصر عليها و يظهرها ويجاهر بها، فإن الله تعالى قال في مقام المدح عن عباده الذين أحسنوا: {الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ} [النجم: ٣٢]. فالفاسق الذي ترد روايته هو من عرف بارتكاب كبيرة، أو بإصرار على صغيرة[٣٩].

هذا هو الأصل غير أن المحدثين تعرضوا في موضوع التزكية إلى سلامة الراوي من خوارم المروءة وهي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات[٤٠].

وتعرضوا إلى سلامة الراوي من البدعة، وهي اعتقاد ما حدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم (وأصحابه) لا بمعاندة بل بنوع شبهة [٤١] ولهم في هذا نقاش طويل، وتفصيلات فيما يقدح وما لا يقدح في العدالة من الخوارم والبدع، والباحث المتأمل في تطبيقاتهم العملية يتضح لديه أن العبرة في قبول الرواية عند ذوي الانتقاء من الأئمة هي بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، وسلامة روايته من القوادح، ولذالك رأينا البخاري يروي في صحيحه حديثا في إسناده عمران بن حطّان الخارجي مادح عبد الرحمن بن مُلْجَم قاتل علي رضي الله عنه وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة وقد جاءت الرواية عند البخاري من طريق يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطّان وإنما سمع منه يحيى باليمامة حال هروبه من الحجاج، حيث كان يتطلّبه ليقتله لكونه من دعاة الخوارج[٤٢] قال الحافظ ابن حجر: "فالمعتمد أن الذي تُرد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه. فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله"[٤٣].

---

[٣٨] الكفاية / ١١٩

[٣٩] انظر فتح المغيث ٢ / ١٥٩

[٤٠] المصباح المنير/ ٢١٧ مادة (مرأ) .

[٤١] نزهة النظر/ ٤٤ ، وفتح المغيث ٢ / ٢٢١

[٤٢] أخرج البخاري لعمران بن حطّان حديثاً واحداً في المتابعات، وقال بعدما أشار إلى تخريج البخاري له في المتابعات :" فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات " انظر: هدي الساري / ٤٣٢ ، ٤٣٣.

[٤٣] انظر نزهة النظر/ ٥٠.

ثانيا: الضبط، ويقصد المحدثون بالضبط تيقظ الراوي، وفهمه لما يسمعه فهماً دقيقاً، وثباته على ذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء.

وينقسم الضبط عندهم إلى قسمين: ضبط صدر، وضبط كتاب. فأما ضبط الصدر فهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء, وأما ضبط الكتاب فهو صيانته عنده من يوم سمع ما فيه, وصححه إلى أن يؤدي منه[٤٤].

ولقد حصر المحدثون الوجوه التي قد يدخل منها الخلل على ضبط الراوي، فوجدوها تعود إلى سبعة أوجه[٤٥] هي:

١ - الجهل بمدلولات الألفاظ ومقاصدها وما يُحيْلُ معانيها عند الرواية بالمعنى فمن اتهم بشيء من ذلك تعيّن عليه الأداء باللفظ الذي سمعه لئلا يقع فيما يَصْرِفُ الحديث عن المعنى المراد به[٤٦].

٢ - سوء الحفظ: ويقصد به أن لا يترجّح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه[٤٧]. وهذه الحال قد تكون ملازمة للراوي وقد تكون طارئة عليه، وقد تكون معه في حال دون حال، فيرد حديث الراوي في الحالات التي يسوء حفظه فيها، فإذا كان سوء الحفظ ملازماً للراوي، فالأصل في من هذا حاله عدم قبول روايته، لكن واقعية المنهج عند المحدثين عند التطبيق والحكم على كل رواية بعينها اقتضت اعتبار القرائن، فقد توجد قرينة تقتضي قبول روايته، كما لو تميز بالرواية عن شيخ طالت ملازمته له، وتعمقت خبرته بحديثه، فلا يكون سيء الحفظ فيما روى عن ذلك الشيخ .

أما إذا كان سوء الحفظ طارئا فيسمى صاحبه مختلطا فهذا يقبل من حديثه ما حدّث به قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يُدْر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده[٤٨]. وقد توج المحدثون منهجهم في التعامل مع رواية المختلط ببيان حال الرواة، وصنفوا في ذلك المصنفات ككتاب الاغتباط بمعرفة من رُمي بالاختلاط لبرهان الدين الحلبي (سبط ابن العجمي ت٨٤١هـ)، وكتاب الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لأبي البركات محمد بن أحمد بن الكيال ت٩٣٩هـ.

٣ - كثرة المخالفة: والمراد بالمخالفة أن يخالف الراوي من هو أوثق منه أو جمعاً من الثقات. فمن كثرت مخالفاته حكم باختلال ضبطه، ومن قلت مخالفاته رد منها ما خالف فيه فقط، ذلك أن الراوي قد يحكم له بالثقة و تمام الضبط لكنه ليس معصوما، فاحتمال الخطأ منه وارد، فالحكم العام عليه بالثقة لا يسوغ قبول روايته حين تقوم القرينة على خطئه. ووجه عد المخالفة قادحا في الضبط هو اعتبار الواقع فالأقوى حفظا، والأكثر عددا من الثقات مقدم على المتفرد المخالف، يقول الإمام مسلم:

---

[٤٤] نفسه / ٢٩

[٤٥] انظر في تفصيل هذه الوجوه كتاب ضوابط الجرح و التعديل للدكتور عبدالعزيز العبد اللطيف ١٤٣: ١٤٩ .

[٤٦] انظر علوم الحديث / ٢١٣ ، ٢١٤

[٤٧] انظر نزهة النظر / ٥١

[٤٨] انظر علوم الحديث / ٣٩١ ، ٣٩٢ .

"اعلم، أرشدك الله، أن الَّذِيْ يدور بِهِ مَعْرِفَة الخطأ في رِوَايَة ناقل الْحَدِيْث إذا هم اختلفوا فِيْهِ من جهتين:

أحداهما: أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هِيَ نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذَلِكَ غَيْر خفيٍّ عَلَى أهل العلم حين يرد عليهم ...

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفّاظ الناس حديثاً عَنْ مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون عَلَى روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فِيْهِ في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عَنْهُ النفر الَّذِيْنَ وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب الْمَتْن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذٍ أنَّ الصَّحِيْح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد وإن كَانَ حافظاً، عَلَى هَذَا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الْحَدِيْث، مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم"[٤٩].

وفي ضوء متابعة المحدثين للرواية، ومقارنة سندها ومتنها من راو إلى راو ، لم تكد تمر رواية إلا وقد ميزت ألفاظها، وأعطيت في ميزان القبول أو الرد الحكم المناسب لها، وقادتهم دقة المنهج و النقد إلى أن أعطوا كل صورة من المخالفات وزنا خاصا، واسما خاصا، فالمخالفة التي ينتج عنها تضاد بين الروايتين إن كان الراوي ثقة أو صدوقا ينتج عنها الحديث الشاذ ، وإن كان الراوي ضعيفا فالمنكر. وإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد فذاك مدرج الإسناد ، وإن كانت بإدخال موقوف ونحوه في مرفوع فذاك مدرج المتن[٥٠]، وإن كانت بتقديم أو تأخير فالمقلوب.وإن كانت بزيادة راوٍ في الإسناد مع وقوع التصريح بالسماع في الطريق الناقصة في موضع الزيادة فذاك المزيد في متصل الأسانيد، وإن كانت بإبدال راو أو كلمة يتغير بها المعنى ولا مرجح لإحدى الروايتين على الأخرى، فذاك المضطرب، وإن كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط فذاك المصحف و المحرف، على تفصيلات للعلماء في دقائق كل نوع[٥١].

٤ - كثرة الوهم: والمراد بالوهم: أن يروي الراوي على سبيل الخطأ والتوهّم فَيَصِلَ الإسناد المرسل ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك[٥٢]. فالوهم نوع من الخطأ قَلَّ أن يسلم منه أحد من الحفّاظ المتقنين فكيف بمن دونهم. فإذا كثر وهم الراوي لم يقبل منه إلا ما حدث به من أصل صحيح، وأما إن كان وهمه يسيرا فيرد من حديثه الذي قامت القرينة على أنه وهم.

---

[٤٩] التمييز/ ١٧٢

[٥٠] انظر نزهة النظر/ ٤٦

[٥١] نفسه / ٤٧

[٥٢] نفسه / ٤٤ ، ٤٥

٥ - شدة الغفلة: والغفلة هي عدم الفطنة بأن لا يكون لدى الراوي من اليقظة والإتقان ما يميّز به الصواب من الخطأ فيما يروي وما يعرض عليه من الروايات. ويعرف ذلك بأمور منها أن يقبل التلقين، وهو أن توضع له أحاديث ليست من رواياته فيحدّث بها على أنّها من رواياته. والراوي شديد الغفلة لا تقبل روايته و يسمّي حديثه منكرا[٥٣].

٦ - فُحْش الغلط: والمراد به: أن يزيد خطأ الراوي على صوابه زيادة فاحشة يخرج بها عن الاعتبار في المتابعة، فلا يُقَوّي غيره ولا يتقوّى بغيره, ويُعَدُّ ما تفرّد به منكرا كما هو الحال في رواية ظاهر الفسق وشديد الغفلة[٥٤].

٧ - التساهل في تحمل الرواية أو أدائها، و يحكم على الراوي بأنه متساهل في حالات من أهمها:

أ - التساهل في سماع الحديث، أو إسماعه كمن ينشغل بكتابة أو نوم مجلس السماع بما يؤثر على ضبط الرواية ، فإن من عُرِفَ بذلك لم تقبل روايته[٥٥].

وقد عني المحدثون بتسجل تقريرات عن مجالس السماع بالتفصيل، وأحوال السامعين والحاضرين من الانتباه و الغفلة، والحضور و الغياب، والنسخ وعدمه٥٦، يسجل ذلك بواسطة شخص أمين حاذق يسمى "مثبت السماع" ، أو " كاتب الغيبة"، أو " كاتب السماع "[٥٧] .

ب - التساهل برواية الحديث من فرع لم يُقابَل بالأصل، والغرض من المقابلة تفادي سقوط شيء منه أو وقوع خطأ في النقل. وقد اختلف المحدثون في وجوبها، وممن أكد وجوبها القاضي عياض حيث قال: "على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه، وكتاب شيخه الذي يرويه عنه"، "وقال " مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به مُتَعَيِّنة لا بد منها، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه، أو نسخةٍ تحقّق ووُثِق بمقابلتها بالأصل"[٥٨] .

وأجاز ذلك جماعة منهم أبو بكر الخطيب البغدادي ، غير أن الخطيب ذكر أنه يشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل٥٩. و اشترط أبو بكر الإسماعيلي، وأبو بكر البرقاني: أن يُبَيِّنَ الراوي عند الأداء أنه لم يُعارِض بالأصل. فيقول كما قال البرقاني: ((أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل"[٦٠]، واشترط ابن الصلاح شرطا ثالثا وهو أن أن يكون الناقل للنسخة الفرع من الأصل صحيح النقل قليل السقط[٦١].

---

[٥٣] انظر نزهة النظر / ٤٥

[٥٤] نفسه / ٤٥

[٥٥] انظر الكفاية / ١٥١ ، ١٥٢ ، علوم الحديث / ١٤٥

[٥٦] انظر صورة السماع كما جاءت في آخر المجلد الثامن من السنن الكبرى للبيهقي ٨ /٣٤٦ : ٣٥٠ .و اقرأ ما كتبه الشيخ أبو غدة رحمه الله معلقا على ذلك . الإسناد من الدين / ١٤٤ : ١٤٥ .

[٥٧] الإسناد من الدين / ١٤٥ .و عناية المحدثين بتوثيق المرويات / ٢٠ .

[٥٨] انظر: الإلماع / ١٥٨ ، ١٥٩.

[٥٩] انظر الكفاية / ٢٣٩.

[٦٠] نفسه /٢٣٩

[٦١] انظر علوم الحديث / ١٩٣

ويتعرف المحدثون على ضبط الراوي بالمقارنة بين رواياته وروايات المتقنين، قال الشافعي: "يعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف أهل الحفظ له"[٦٢]، يقول ابن الصلاح : "يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر روايته بروايات الثقاة المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا. وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه"[٦٣]، ومن أجل ذلك كانوا يكتبون حديث الراوي على الوجوه المختلفة ليتبينوا موضع الموافقة من موضع المخالفة، وليحكم عليه بحسب ما يظهر من ذلك. قال يحيى بن معين: "لو نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه"[٦٤]. وقال إبراهيم الجوهري: " كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم".

وإلى جانب هذه الوسيلة في الكشف عن مدى ضبط الرواي سلك المحدثون وسائل أخرى من أهمها المذاكرة، كما قال أبوزرعة: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرتُه، فأخذت عليه الأبواب"[٦٥].

ومن صور كشف عن ضبط الراوي الاختبار المباشر كأن يأتي إليه الإمام الناقد فيسأله عن أحاديث، فيحدثه بها على وجه ما، ثم يأتي إليه بعد زمن، فيسأله عن الأحاديث نفسها، فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى؛ علم أن الرجل ضابط لحديثه، ومتقن له، أما إذا خَلَّط فيها، وقَدَّم وأَخَّر؛ عَرَفَ أنه ليس كذلك، وهذا النوع من الاختبار بدأ في زمن مبكر في عهد الصحابة، فقد روى مسلم بسنده عن عروة بن الزبير قال قالت لي عائشة يا ابن أختي بلغني أن عبد الله بن عمرو مار بنا إلى الحج فالقه فسائله فإنه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علما كثيرا قال فلقيته فساءلته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عروة فكان فيما ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله لا ينتزع العلم من الناس انتزاعا ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم ويبقي في الناس رءوسا جهالا يفتونهم بغير علم فيضلون ويضلون قال عروة فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته قالت أحدثك أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا قال عروة حتى إذا كان قابل قالت له إن ابن عمرو قد قدم فالقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم قال فلقيته فساءلته فذكره لي نحو ما حدثني به في مرته الأولى قال عروة فلما أخبرتها بذلك قالت ما أحسبه إلا قد صدق أراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص[٦٦]، وسار على هذا النهج المحدثون، ومن

---

[٦٢] الرسالة / ٣٨٣

[٦٣] علوم الحديث / ٦١

[٦٤] المدخل إلى الإكليل / ٢٧ .

[٦٥] مناقب أحمد لابن الجوزي / ٧٣

[٦٦] صحيح مسلم ، حديث رقم (٢٦٧٣)

ذلك أن عمارة بن القعقاع قال: قال لي إبراهيم: "حدثني عن أبي زرعة فإني سألته عن حديث ثم سألته عنه بعد سنتين فما أخرم منه حرفا"[٦٧].

ومن صور اختبار الرواة لمعرفة ضبطهم أن يُدْخِل في حديث الراوي ما ليس منه، ثم يقرأ عليه ذلك كله، موهمًا أن الجميع حديثه، أو أن يلقن شيئا في السند أو في المتن، لينظر هل سيعرف ويميز، فيرد ما لُقِّنَه، أو لا يميز؛ فيقبل ما أُدخل عليه ،فإن ميز؛ فهو ضابط، وإلا فغير ضابط، أو أن يغرب عليه بالحديث، فيقلب سنده، أو متنه، أو يركب سند حديث على متن حديث آخر، أو العكس، ونحو ذلك من صور الاختبار. ثم إنه بقدر تمييز الراوي الصواب من الخطأ يحكم عليه بما يستحق حسب حِذْقه، وفطنته، وضبطه، أو غفلته، وعدم فهمه، ذلك أن كثرة الخطأ وقلته مسألة نسبية، ترجع إلى كثرة حديث الراوي وقلته، فمن كان مكثرًا وجل أحاديثه صحيحة، وأخطأ في أحاديث قليلة؛ احْتُمِل له ذلك الخطأ، بخلاف من لم يكن عنده إلا حديث واحد وأخطأ فيه، أو أحاديث قليلة فأخطأ في عدد منها فمثل هذا يكون متروكا.

ثم إن النظر لا يقتصر على مسألة القلة والكثرة فقط، بل يُراعَى في ذلك أيضاً نوع الخطأ: فقد يكون الخطأ قليلاً، إلا أنه فاحش، فيذهب بحديث الراوي، كما جاء عن الدارقطني أنه قال في الربيع بن يحيى بن مقسم: حَدَّث عن الثوري عن ابن المنكدر عن جابر قال: جَمَع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بين الصلاتين، ثم قال: وهذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولاجمل، وهذا يُسقط مائة ألف حديث"[٦٨].

أما الشرط الثالث من شروط القبول فهو اتصال السند وهو كما تقدم وسيلة للتأكد من عدم خفاء أحد من الرواة كي تطبق عليه قواعد قبول الرواية، وقد خدم هذا الشرط ببيان سير الرواة وطبقاتهم، وتواريخ سماعهم، ووفاتهم وأسماء شيوخهم، وتلاميذهم، كما تكلموا عن طرق التحمل وما يصح منها ويحمل على الاتصال من عدمه، والألفاظ التي ينبغي أن تستخدم للدلالة على طريقة التحمل، وبناء على تلك المعرفة ينكشف أمام الدارس الاتصال من الانقطاع بقسميه الظاهر كالإرسال والإعضال والتعليق، وغير الظاهر الناتج عن الإرسال الخفي حين يروي الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه، أو الناتج عن التدليس حين يروي الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة تحتمل السماع .

إن دقة المنهج في هذا الباب فرضت التفصيل في كل عنصر، فجاء كلام المحدثين في هذا الباب تفصيليا من حيث بيان معنى كل نوع من أنواع الانقطاع، وتفصيليا أيضا من حيث بيان حكم كل نوع ، ودرجته من حيث القبول أو الرد، وتفصيليا من حيث بيان أحوال الرواة في هذه الأنواع، وتفصيليا من حيث بيان الحكم على كل حالة من الحالات بميزان منضبط. فالتدليس مثلا ليس نوعا واحدا،

---

[٦٧] العلم لأبي خيثمة / ١٦

[٦٨] تهذيب التهذيب ٢ / ٢٢٧ . وانظر في صور التعرف على ضبط الراوي الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية لأبي الحسن المأربي /٦١:٦٦ . دار الكيان للنشر و التوزيع . الرياض . الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ .

والرواة المدلسون ليسوا على طبقة واحدة، وحكم أحاديث كل طبقة مختلف عن حكم غيرها، ثم إن هذه التفصيلات منثورة في كتب الرجال لا تخطئها عين الباحث، ولها كتبها الخاصة التي يرجع إليها في حصر الأنواع و الأحوال و الطبقات، ككتاب معرفة أهل التقديس في مراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر.

أما الشرطان الرابع والخامس من شروط الحديث المقبول فهما كما مر انتفاء الشذوذ وانتفاء العلة القادحة، ومبنى اشتراط هذين الشرطين هو أن التزكية العامة في العدالة و الضبط لا تعني الحكم بعصمته، وبراءته من الخطأ في بعض حديثه[٦٩]، وهذا ما يكشفه البحث عن انتفاء الشذوذ والعلة، وذلك بمتابعة هذا الراوي الثقة فيما روى كيف روى، وبدراسة كل حديث بعينه عند كل الرواة الذين رووه، والوقوف من خلال المعرفة التفصيلية بأحوال الرواة، والروايات على الخطأ إن وجد، ذلك أن الحديث قد يستوفي في الظاهر عناصر القبول، فيتوهم الناظر إليه أنه صحيح، ولكنه يحمل في طياته علة قادحة.

إن رد رواية الراوي المتروك أو الكذاب يرجع إلى عدم الأمن من تدخله في الرواية بما يفسدها، واحتمال عدم أدائها على وجهها الصحيح،بأن يقلب إسناداً أو يركب متناً، أو غير ذلك من وجوه الإفساد، وهذا الاحتمال الراجح في رواية المتروك و الكذاب قد يقع على قلة أو ندرة من الراوي الثقة، أو خفيف الضبط؛ لأنه غير معصوم من الخطأ و الوهم؛ فقد يدخل عليه إسناد في إسناد، أو متن في متن، أو غير ذلك من وجوه الوهم التي توقعه في الانحراف بالرواية بزيادة أو نقص أو تغيير، الأمر الذي يوجب ردها و الحكم ببطلانها، والفرق بين الرواة في هذا الأمر إنما هو في كثرة وقوع الخطأ و المخالفة، أو تعمدها، أو قلة الخطأ وعدم تعمده، فالراوي الثقة يقع منه الخطأ على قلة ودون قصد، بخلاف الضعيف والمتروك، فإنه يقع منه كثيراً، ويقع من الكذاب بقصد وعمد، ولهذا ضعفوا الضعيف، ولم يضعفوا الثقة، وإنما ردوا روايته التي أخطأ فيها.

فالحكم على الرواية بالقبول أو الرد، لا يتوقف على حال راويها فحسب، بل يبنى على مدى استقامتها إسناداً ومتناً من عدم ذلك، و يحدد نوع الضعف ودرجته بحسب نوع الخطأ الذي وقع فيه الراوي عند روايته لها، فإذا ثبت خطأ الراوي و عدم مطابقة روايته للواقع لزم أن يحكم على روايته بالرد، لأنه قد ثبت أنها بعينها خطأ، ولا يُعقل أن يُحتج أو يُعتبر برواية قد تُحقق من خطئها؛ لأنه لا وجود لها إلا في زعم ذاك الراوي الذي أخطأ، وبناء على هذا المنطق سار علماء الحديث تنظيرا و تطبيقا؛ فنجد النقاد و كبار علماء الحديث قد حكموا على أحاديث أخطأ فيها بعض الرواة بأنها ضعيفة جداً، أو باطلة، أو لا أصل لها مع أن رواتها الذين أخطأوا فيها من الرواة الثقات، فلم يتقيدوا بحال الراوي المخطيء، وإنما نظروا إلى حال الرواية سنداً ومتناً، ونوع الخطأ الواقع فيهما، أو في

[٦٩] يقول الإمام مسلم : " فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا - وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً لما يحفظ وينقل- إلا والسهو والغلط ممكن في حفظه ونقله" التمييز/ ١٧٠

أحدهما. فمن ذلك ما رواه الإمام أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، قال حدثني عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن صفوان بن عسال قال: قال رجل من اليهود: انطلق بنا إلى هذا النبي. قال: لا تقل: النبي؛ فإنه لو سمعها كان له أربعة أعين وقص الحديث ـ، فقالا: نشهد أنك رسول الله[٧٠]. وقد ذكر عبد الله بن الإمام أحمد، عن أبيه، أنه قال: "خالف يحيى بن سعيد غير واحد، فقالوا: "نشهد أنك نبي"؛ ولو قالوا: "نشهد أنك رسول الله" كانا قد أسلما؛ ولكن يحيى أخطأ فيه خطأً قبيحاً".

فيحيى بن سعيد هو القطان الإمام المتقن، ولكن الإمام أحمد نظر في روايته، وتأملها من حيث المعنى، وقابلها برواية غيره من الثقات؛ فتبين لديه أن يحيى أخطأ فيها، ووصف خطأه بأنه قبيح، فالإمام أحمد لم يعلق الحكم على روايته بما يعرفه من حال الإمام يحيى في الحفظ والإتقان، ولو كان كذلك لما تردد في قبولها.

ومن ذلك: حديث ابن أبي زائدة، عن يحيى بن سعيد، عن مسلم بن يسار، قال: رأى ابن عمر رجلاً يعبث في الصلاة بالحصى، فقال: إذا صليت فلا تعبث، واصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر الحديث. قال أبو حاتم وأبو زُرعة : "هكذا رواه ابن أبي زائدة، وإنما هو : مسلم بن أبي مريم، عن علي بن عبد الرحمن المعاوي، عن ابن عمر؛ والوهم من ابن أبي زائدة". ثم قال أبو زرعة: "ابن أبي زائدة قلما يخطئ فإذا أخطأ أتى بالعظائم"[٧١]، فأبو زرعة لم يعلق الحكم على رواية ابن أبي زائدة على حاله في الضبط عنده، وإنما تجاوز ذلك إلى الخطأ الذي وقع فيه حين قلب راوياً براوٍ، وأسقط آخر من الإسناد.

وهذا؛ يدل على أن هذا النوع من الخطأ، إذا تُحقق من وقوعه في الرواية أفضى إلى اطِّراحها، والحكم عليها بالضعف الشديد، والذي يمنع من الاستشهاد بها، ولو كان المخطئ ثقة.

فهذه الحالات و أمثالها كثير لا يقع عليها حصر، ولا تدرك بالنظر العابر، وإنما يدركها الباحث المتخصص بعد البحث، والناقد الجهبذ الذي لديه دراية واسعة بالرجال و بمصطلحات القوم، وحفظ واسع للروايات، ودراية دقيقة بمخارج الأسانيد، وبمن يدور عليه الإسناد في كل بلد، وفي كل طبقة.

ويتضح لنا من هذا البيان لمنهجية المحدثين في الإسناد أنهم لم يقفوا عند مجرد الرواية، وأن جمع الروايات بأسانيدها وطرقها المتعددة لم يكن ترفا علميا، بل كان مقصودا لدى جهابذة النقاد، وقد صاحب الإسناد في كل طبقاته عملية توثيقية بالغة الإتقان في الرواية تحملا وأداء، وفي كتابة الحديث تصحيحا وتدقيقا، وفي الرواة جرحا وتعديلا، وفي معرفة الروايات نقدا وتعليلا.

لقد أتاح الإسناد للنقاد أن يتناولوا النصوص والآثار بمنهجية علمية مبنية على أعلى الشروط من الدقة والموضوعية والأمانة، وقد طور المحدثون منهجهم في النقد، وبنوا له قواعد و أصولا تضبط ممارسته، وتبتعد بالناقد عن الخطأ، وتقلل احتمالات الوقوع فيه.

---

[٧٠] "المسند" (٤/٢٤٠) .

[٧١] علل الحديث / ٢٥٧ .

ثم إنهم توجوا هذه الجهود بتحرير المصنفات المحررة في الحديث رواية ودراية، فصنفوا في أسماء الرجال، وبينوا رتبهم في الجرح و التعديل، و صنفوا في العلل و بينوا أحوال الرجال فيها، وصنفوا مصنفات تبين السنن، ومصنفات مخصصة للأحاديث الصحيحة، ومصنفات للأحاديث الواهية والموضوعة، الأمر الذي يمكن معه معرفة الأحاديث الصحيحة، ويمكن معه أيضا الاطلاع على منهج المحدثين في النقد و الحكم على الأحاديث، وهو منهج يمكن تطبيقه في كل زمان لمن درسه، وأصبحت لديه دراية بمصطلحاته، و دربة في التعامل مع أدواته، و تطبيق أحكامه.

الخاتمة:

أوضحت هذه الورقة أمورا أهمها:

- إن الصحابة رضي الله عنهم، ومن تبعهم من علماء الحديث قد تعاملوا مع الحديث النبوي بصفته الأصل الثاني للتشريع، وأن على المستدل به والمتعامل معه يجب أن يتحقق من صحّة نسبته إلى النبي صلى الله عليه و سلم.

- اتخذ علماء الحديث منهجيا علميا للكشف عن صحة كل كلمة من كلماته، يقوم على أساس تأهل الراوي علميا وأخلاقيا، وهو ما يعبر عنه بالحفظ و العدالة، ثم المتابعة لحال كل راو في روايته.

- إن طلبهم للسند لم يكن إلا لخدمة المتن، والكشف عن حاله أثناء تنقله بين الرواة.

- إن سلامة الراوي من القدح في عدالته وحفظه لا يكفي لقبول جميع مروياته دون فحص لكل رواية بعينها.

- قد اشترط المحدثون شروطا دقيقة لقبول الرويات، ووضعوا موازين ومؤشرات دقيقة للتأكد من توفر هذه الشروط، والتعرف على مقدار ما تحقق من كل شرط، وما تستحقه كل لفظة من تقدير في سلم القبول أو الضع .

- إن هذا العلم قد خدم بالمصنفات الكاشفة عن كل ما يحتاجه الباحث في الحديث النبوي من معايير ومؤشرات تكشف الصواب من الخطأ ،والوهم من اليقين أو الظن الراجح.